والابدي بهما بالحقيقي والمفعول محذوف وفائدة بايديكم
بالتصريح بالنهي عن الالقاء الى التهلكة بالقصد والاختيار قوله
اعمالكم واخلاقكم الى فعلي الاول متعد بنفسه بمعنى وجعل الشيء
حسنا من رأفة اليه احسن عمله وعلى الثاني متعد بالام والباء كما
احسن بعدله وبه نيكوى كرد باو حذف المفعول على كلا التقديرين
للتعميم قوله وعلى هذا يدل الخ لانه امر بانيانها حال كونها تامتين
اى مستجمعي الشرائط والاركان والامر للوجوب بخلاف ما
اذا حمل القطع على ظاهره اى احملوا تامتين فانه يدل ظاهره
على وجوب اتمامهما ولا يدل على وجوب الاصل فان الحج والعمرة
المستحبين يجب اتمامهما بعد الشروع فيهما وهذا متفق عليه بين
الشافعية والحنفية فان افساد الحج والعمرة مطلقا يوجب المضي
في بقية الافعال والقضاء وفيه بحث لانه على المعنى الاول ايضا
يجوز ان يكون الوجوب المستفاد من الامر منوجها الى القيد
اعني كونهما تامتين لا الى اصل الاتيان كما في قوله تعالى واسئل
الا ان يقال انه خلاف الظاهر فان وضع الامر لوجوب ما يدل عليه
صيغة وما قيل انه على تقدير الحمل على الظاهر يدل على وجوبهما ايضا
لان الامر بالاتمام مطلقا يستلزم الامر بالاداء بناء على ما تقرر
من ان مالا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب فضيه ان الامر الاتمام
يقتضي بقية الشروع فيكون الامر بالاتمام مفيدا بالشروع
وبما حررنا من انه يستلزم الامر بالاداء اندفع ما توهم من انه لم يتعهد
الجاب الشيء بايجاب اتمامه لكونه مقدمة الواجب فقوله ويؤيده
اى يؤيد الحمل على هذا المعنى فان الاصل توافق القراءتين اتفاقا
يؤيده لانه يمكن ان يقال يجوز ان يكون الامر ههنا مصروفا عن الظاهر
اعني الوجوب مستعملا في المعنى المجازي المشترك بين الواجب
والمندوب اعني طلب الفعل بقرينة الحديث الدال على ان العمرة

صحيحة

صحيحة بان يكون الحديث مستندا على الآية نعم لو ثبت كونها نزلت
عنها لامكن حمله حسبما فانه يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد لان الامر
ظاهر في الوجوب وليس مجملا في معانيه حتى يحمل الحديث على انه خبر
البيان على ما وهم وما قيل ان الحديث لو كان ساقطا لكان القرآن
ناسخا له سهو لان الحديث نص في الاستحباب والقرآن ظاهر
في الوجوب فكيف يكون ناسخا للنص الحال ان النص مقدم على
الظاهر عند التعارض فقوله معارض الخ فان قوله هو بيت سنة نبيك
يدل على ان الاهلال بهما طريقة النبي عليه الصلوة والسلام فان الاستدلال
بحكاية الصحابة عن سنة النبي عليه الصلوة والسلام فيكون المستدل الا
بالحديث الفعلي المذكور وادا الصحيحين فاخبر ان هذا الرد الزامي لان قول
الصحابي ليس بحجة عند الشافعي وانه كيف يعارض قول الصحابي
الحديث المروي عن الرسول ليس بشيء قوله لا يقال الخ رد على الكشاف
يعني ان قوله اهلت بهما جملة مفسرة لقوله وجدت فيجوز ان يكون
الوجوب بسبب الاهلال بهما فلا يدل الحديث على وجوبهما ابتداء
قوله لانه ترتب الاهلال الخ يعني من حيث المعنى لان قوله اهلت
بهما جملة مستانفة كانه قيل فما فعلت فقال اهللت بهما فيدل
على ان الوجدان سبب اهلاله وذلك لان مفهوم السؤال
السؤال عن صحة اهلاله بهما والا فتكليف بفعول وجد بهما ممكنون
لان اهللت بهما فانه انما يصح على تقدير علمه بصحة اهلاله بهما
بوافقه جواب عمر رضي الله عنه لان كون الشروع في الشيء موجبا
للاتمام لا يقال فيه انها طريقة النبي صلى الله وسلم بل يقال في ذلك
في ادارة المناسك والعبادات ويؤيد ذلك ما وقع في بعض النسخ
فاهللت بهما بالفاء وقوله وقيل الخ مرض الوجوب ولا انها صرف صيغة
الامر عن الوجوب الى الاستحباب والتخصيص لا يخصص والفعل
الاول مروي عن علي رضي الله عنه اخرجه الحاكم في المستدرك قوله

Copyright © King Saud University